

النفط يرتفع قليلاً.. لكن يتكبد خسارة أسبوعية

نيويورك - رويترز: ارتفعت أسعار النفط الخام قليلاً بتعاملات متقلبة لكن خام برنت تكبد أكبر خسارة أسبوعية في نحو 6 أشهر برغم بيانات بشأن الوظائف بأمريكا وإقبال المستثمرين على تصيد الصفقات وذلك بمواجهة ضعف موسمي باستهلاك الخام. وارتفعت سوق النفط بالبداية نحو 1٪ بعدما سجل الاقتصاد الأمريكي أكبر زيادة بالوظائف في 8 أشهر في يونيو. وانتهت العقود الآجلة لبرنت الجلسة مرتفعة 36 سنتاً أو بنسبة 0,8٪ إلى 46,76 دولاراً للبرميل عند التسوية في تعاملات تراوحت بين 46,15 دولاراً و47,23 دولاراً للبرميل. وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 27 سنتاً عند التسوية إلى 45,41 دولاراً للبرميل بعدما تراوح خلال الجلسة بين 44,77 دولاراً و45,97 دولاراً للبرميل.

الاقتصادية

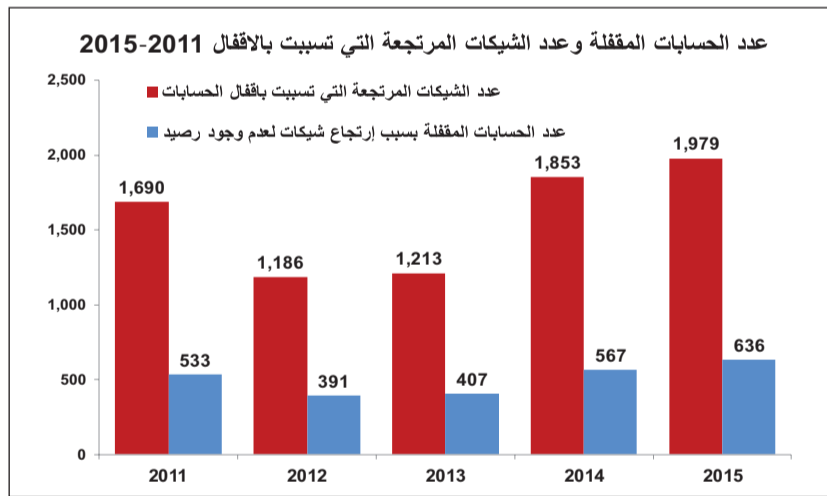
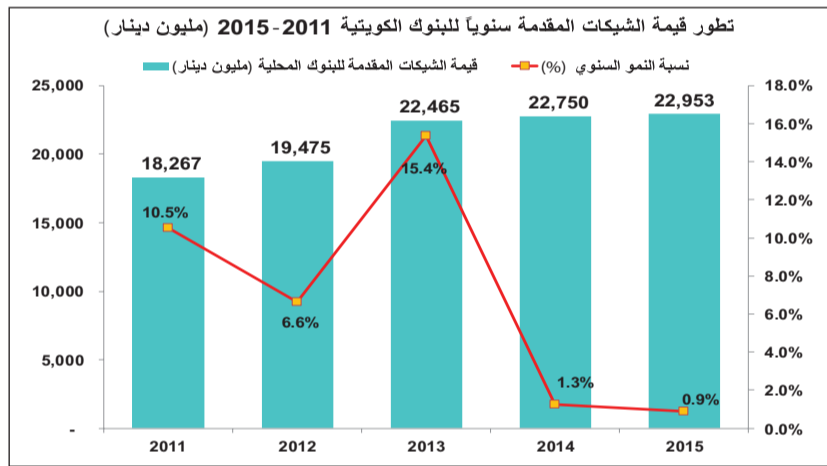
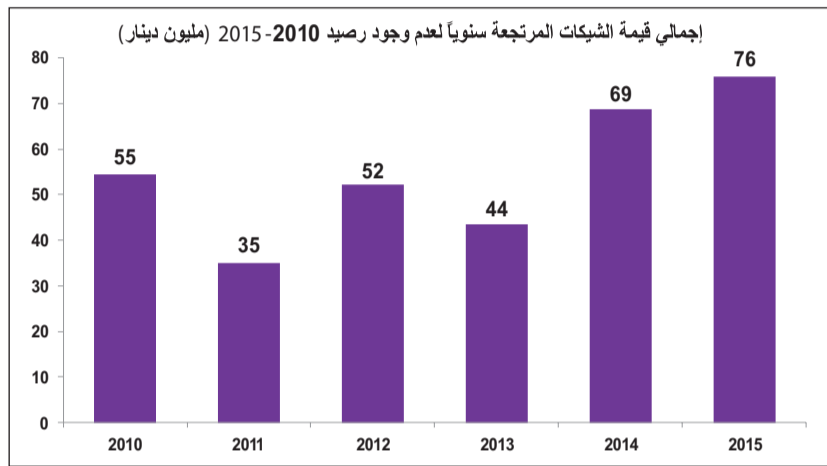
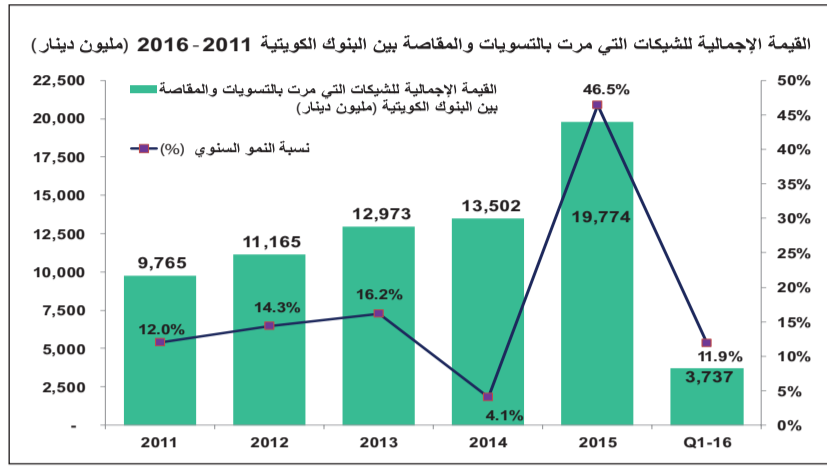
آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

قفزت بنسبة 50٪ خلال العام الماضي.. بدعم من انتعاش قطاع الأعمال

2015 تسجل أعلى شيكات من دون رصيد في 6 سنوات



122 مليار دينار قيمة شيكات المقدمة للبنوك من قبل العملاء في 6 سنوات



خلال 2015 وهذا أعلى مستواها في 6 سنوات. وبالتالي بلغ إجمالي عدد الشيكات المرشحة لعدم وجود رصيد في الحساب نحو 25,804 الشيكات بلا رصيد قيمتها الإجمالية 330 مليون دينار، أي ما يعادل فقط 0,27٪ من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للبنوك الكويتية خلال تلك الفترة، وهي تعتبر نسبة مقبولة بالمقارنة مع حجم العمليات المصرفية. أما في 2015 فقد بلغت قيمة الشيكات المرشحة لعدم وجود رصيد أعلى مستوياتها في 6 سنوات عند 76 مليون دينار بالمقارنة مع 69 مليون دينار لعام 2014 و44 مليون دينار لعام 2013. وقد بلغ إجمالي عدد العملاء الذين صدروا شيكات بلا رصيد في حساباتهم المصرفية خلال 6 سنوات نحو 17,217 عميلاً وارتفع عددهم السنوي من 3204 عملاء في 2010 إلى 4045 عميلاً في 2015. كما بلغ إجمالي عدد الحسابات المصرفية المقلدة بسبب إرتجاع شيكات لعدم وجود رصيد منذ 2010 نحو 3180 حساباً مصرفياً نتجت عن 9945 شيكاً مرجعاً بسبب عدم وجود رصيد في الحساب المصرفي، وتبلغ قيمة هذه الشيكات الإجمالية نحو 114 مليون دينار.

مليار دينار (405 مليارات دولار)، وإجمالي عدد شيكات بلغ 29,4 مليون شيك مصدرة ومقدمة من قبل عملاء البنوك الكويتية، والذي بلغ عددهم 1,3 مليون عميل خلال الفترة نفسها بينما بلغ معدل قيمة الشيك الواحد 4160 ديناراً. ووصلت قيمة الشيكات المقدمة من العملاء إلى البنوك الكويتية خلال 2015 أعلى مستوياتها على الإطلاق، حيث سجلت 23 مليار دينار (76 مليار دولار)، وسجلت معدل نمو سنوي مركب بنسبة 6,8٪ خلال الفترة بين 2010 و2015. ومن الملاحظ تباطؤ نموها السنوي إلى 1٪ خلال العامين الماضيين 2014 و2015. وارتفع أيضاً عدد الشيكات المقدمة من العملاء إلى البنوك الكويتية من 4,1 ملايين شيك في 2010 إلى 5,37 ملايين شيك في 2015، وبمعدل نمو سنوي مركب بنسبة 5,5٪ خلال فترة السنوات الـ 6 الماضية. وشيكات من دون رصيد بالتزامن مع ارتفاع عدد وقيمة الشيكات المقدمة إلى البنوك الكويتية خلال فترة (المدفوعة مباشرة من قبل البنك والتي مرت بالمقاصة والتسوية بين البنوك)، فقد بلغت في الـ 6 سنوات الماضية نحو 122,4

نفسها بنسبته 18٪. ومن الملاحظ ارتفاع القيمة الإجمالية للشيكات بنسبة 50٪ خلال 2015 بالمقارنة مع 2014، وبدل مسارها التصاعدي هذا على نمو النشاط الاقتصادي والتجاري والمالي وتوسع القطاع المصرفي وقدرته على خدمة قطاع الأعمال في الكويت. وبالتزامن مع ارتفاع قيمة الشيكات التي دفعت من خلال عمليات المقاصة والتسويات بين البنوك، ارتفع عدد العمليات المصرفية بمقدار 2,06 مليون عملية تسوية ومقاصة للشيكات في 2010 و2,55 مليون عملية خلال 2015. بينما بلغت في الربع الأول من 2016 نحو 657 ألف عملية قيمتها الإجمالية 3,74 مليارات دينار، وبالتالي بلغ إجمالي عدد عمليات المقاصة والتسوية للشيكات في 6 سنوات نحو 14,4 مليون عملية قيمتها 80 مليار دينار أي ما يعادل 5530 ديناراً لكل عملية. وشيكات العملاء المقدمة للبنوك أما قيمة الشيكات المقدمة إلى البنوك الكويتية من قبل العملاء (المدفوعة مباشرة من قبل البنك والتي مرت بالمقاصة والتسوية بين البنوك)، فقد بلغت في الـ 6 سنوات الماضية نحو 122,4

24٪ نمو عدد عمليات تسوية ومقاصة الشيكات لـ 2,5 مليون عملية في 2015
4160 ديناراً متوسط قيمة الشيك.. و29 مليون شيك قدمت من العملاء
3180 حساباً مصرفياً أقلت لعدم وجود رصيد لشيكات قيمتها 114 مليون دينار

المحل المالي
في ضوء تعليقات بنك الكويت المركزي الخاصة بتحديد مواصفات ومعايير جديدة أكثر أماناً لقبول تسلم وترميز الشيكات الصادرة بالدينار الكويتي، تنشر «الانباء» دراسة عن إجمالي الشيكات المقدمة إلى البنوك الكويتية من قبل العملاء، والشيكات التي دفعت من خلال عمليات المقاصة والتسويات بين البنوك، خلال السنوات الـ 6 الماضية 2010-2015، وذلك استناداً إلى الإحصاءات الرسمية عن معاملات الشيكات الصادرة عن بنك الكويت المركزي والتي ينشرها «المركزي» على موقعه الإلكتروني.
شيكات التسويات بين البنوك
ويتبين من خلال هذه الإحصائيات أنه في فترة الـ 6 سنوات الماضية بلغت القيمة الإجمالية للشيكات التي دفعت ومررت بالتسويات والمقاصة بين البنوك الكويتية نحو 80 مليار دينار (265 مليار دولار). وقد تضاعفت هذه القيمة مرتين خلال الفترة نفسها من 8,72 مليارات دينار خلال 2010، إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق خلال 2015، حيث بلغت 19,77 مليار دينار، وبمعدل نمو سنوي مركب خلال الفترة

13 ألف دينار سعر كيلو الذهب عيار 24

الصايغ لـ «الانباء»: الذهب.. الملاذ الآمن للمستثمرين حالياً



رغم تقلبات الأسواق ما زال المعدن الأصفر يثبت قوته

مجلات وورش الذهب في الكويت يتجاوز 1250 رخصة. وقال أن كثرة أعداد هذه المحلات الجديدة لا يؤثر سلباً على مبيعات المحلات القديمة مرجحاً ذلك إلى أن محل الذهب يحتاج لوقت طويل لبناء سمعة جيدة وقاعدة كبيرة من الزبائن.

أسواق الذهب خلال الفترة المقبلة ما لم تستجد أحداث مؤثرة في المنطقة. من جهة أخرى، رأى الصايغ أن قلة الفرص الاستثمارية في الكويت نتج عنها زيادة أعداد محلات الذهب خاصة في المجمعات التجارية الجديدة، مشيراً إلى أن إجمالي رخص

الدولار وانخفاض الجنيه الاسترليني مما جعل بعض المستثمرين يقبلون على شراء الذهب كملأ آمن. وبين أن حجم مبيعات المشغولات الذهبية في الكويت العام الحالي يقارب مبيعات العام الماضي. وتوقع الصايغ استقرار



ناصر الصايغ

أسعار الذهب مستقرة واستوعبت خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

الذهب يكسب 100 دولار منذ التصويت البريطاني

قال نائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد الكويتي لتجار الذهب والمجوهرات ناصر الصايغ في تصريح لـ «الانباء» أن سعر كيلو الذهب عيار 24 كان يتداول في الكويت قبل عيد الفطر المبارك بـ 13 ألف دينار، وأن غرام الذهب عيار 22 من دون مصنعة بـ 11,760 ديناراً، وعيار 21 من دون مصنعة بسعر 11,235 ديناراً، وعيار 18 بـ 9,630 دينارين. وأضاف الصايغ أن سعر مصنعة بتفاوت حسب إذا كانت المشغولات محلية أو خارجية. ولفت إلى أن أسواق الذهب في الكويت خلال العشرة أيام الأخيرة من شهر رمضان المبارك شهدت انتعاشاً ملحوظاً وذلك على غرار أسواق الملابس والأحذية والكماليات وغيرها. ولفت إلى أن سعر الذهب مستقر وقد استوعب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كون أن هذا الحدث ليس له تأثير على سعر الذهب مقارنة بالنفط، مشيراً إلى أن تصريحات الحكومة الكويتية بشأن الاستثمارات الكويتية في بريطانيا كانت مطمئنة. ولفت إلى أن ارتفاع سعر الذهب مؤخراً كان نتيجة ارتفاع

شركات النفط تضع شروطاً جديدة للمقاولين للحصول على مناقصاتها

تجدر الإشارة إلى أن شركة اس ان سني لافالين استكملت برنامجها للاستحواذ على شركة كينتز المنافسة لها بقيمة 1,2 مليار جنيه استرليني في أغسطس 2014. وقد أصبح لدى الكيان الجديد في نهاية العام الماضي سيولة نقدية تقدر بنحو 1,6 مليار دولار كندي فضلاً عن أصول تزيد قيمتها على 4 مليارات دولار كندي.

الترويج للشركة
وقال ماكليان ان مدير عام الوحدة الاستثمارية التابعة للشركة شانتال سوريل جاءت إلى المنطقة في مهمة ترويج تقدرات الشركة على الاضطلاع ببرامج تمويل المشروعات مقابل حصص في المشروعات التي تنفذها. وأضاف ان سوريل مهتمة بنشر هذا النموذج من العقود والتمويل في المنطقة إذا ما أراد عملاؤنا ذلك، وقال ان الشركة قد تحدثت بالفعل مع شركة تطوير النفط في عمان حول المشروعات التي يتم تمويلها من القطاع الخاص، وبعد برنامج رؤية 2030 السعودي ونحن على استعداد للعمل وفق هذه الرؤية.

مشروعات كبيرة
وأضاف ماكليان «لا نعتقد ان ارامكو ستقبل هذا العرض، غير اننا قدمنا، وفي الواقع فإنه ليس هناك الكثير من المقاولين الذين هم على استعداد لإحضار الأموال معهم قبل اجراء التعاقد».

محمود عيسى
قالت شركة سسي ان سي لافالين الكندية ان انخفاض أسعار النفط والغاز في الآونة الأخيرة أدى إلى إعادة هيكلة الكثير من شركات النفط الوطنية في العالم، لاسيما في الشرق الأوسط، ما اضطرها إلى تبني أنماط جديدة ومختلفة من العمل والترسيات والاتفاق الرأسمالي. وقد اشار نائب الرئيس التنفيذي للشركة ان ماكليان إلى المثال الأخير الذي طبقته شركة نفط الكويت عندما اختارت شركة شلومبيرغر لتنفيذ عقد لبناء تسهيلات الإنتاج المبكر لحساب شركة نفط الكويت، حيث عرضت الأخيرة تقديم جانب من تكاليف الإنشاءات على أن تقوم شلومبيرغر بتحمل الباقي من خلال اعتباره رسوماً وحصلت بتأجير عقود للمرافق المزمع بناؤها طيلة عمر المشروع.

تمويل المقاولين
ونسبت صحيفة ذا ناشنال بيزنس إلى ماكليان قوله «أنه منذ عامين كنت أرى انه لن يكون مطلوباً من المقاولين توفير التمويل للمشاريع التي يقومون بتنفيذها في الشرق الأوسط، غير انه في ظل التشدد المالي الأخير، وشح السيولة وبرنامج السعودية فيجب 2030، حيث يسود الحديث عن خصخصة شركة ارامكو، فإنه يمكن القول ان الرؤية قد تغيرت تماماً».